

Distr.: General
30 January 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفرق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة عشرة
٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦ *

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-10656 030314 070314



* 1 4 1 0 6 5 6 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٤-١	مقدمة - أولاً
٣	٧-٥	المحتويات الرئيسية وعملية إعداد التقرير - ثانياً
٤	٢٩-٨	التدابير التشريعية والمؤسسية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان - ثالثاً
٤	٢٢-٨	ألف - التدابير التشريعية
٤	١٦-٨	١- التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان
٥	١٩-١٧	٢- الانضمام إلى المعاهدات الدولية
٥	٢٢-٢٠	٣- التثقيف في مجال حقوق الإنسان
٦	٢٩-٢٣	باء - التدابير المؤسسية
٧	١٢٤-٣٠	الإنجازات التي تحققت في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها - رابعاً
٧	٤٥-٣٠	ألف - الحقوق المدنية والسياسية
٧	٣٤-٣٠	١- الحق في الحياة وفي الحرية
٨	٣٧-٣٥	٢- استقلال المحاكم
٨	٤٠-٣٨	٣- الحق في محاكمة عادلة
٨	٤٥-٤١	٤- الحق في تقديم الشكاوى والالتماسات وحرية التعبير
٩	٧٥-٤٦	باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٠	٥٦-٤٧	١- الحق في الرعاية الصحية
١١	٦٤-٥٧	٢- الحق في التعليم
١٢	٦٧-٦٥	٣- الحق في الإسكان
١٣	٧٠-٦٨	٤- الحق في الحياة الثقافية
١٤	٧٥-٧١	٥- الحق في الغذاء
١٥	١١٤-٧٦	جيم - حقوق الفئات الخاصة
١٥	٨٥-٧٦	١- حقوق الطفل
١٦	٩٥-٨٦	٢- حقوق المرأة
١٧	١٠٤-٩٦	٣- حقوق الأشخاص المسنين
١٨	١١٤-١٠٥	٤- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
٢٠	١١٨-١١٥	دال - التثقيف في مجال احترام القانون
٢١	١٢٤-١١٩	هاء - التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان
٢٢	١٣١-١٢٥	التحديات والأهداف المستقبلية - خامساً
٢٢	١٢٦-١٢٥	ألف - العقبات والتحديات
٢٢	١٣١-١٢٧	باء - الأهداف المستقبلية
٢٣	١٣٢	الاستنتاجات - سادساً
			المرفقات
٢٤		الأول
٢٥		الثاني

أولاً - مقدمة

- ١- يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حين استُعرض التقرير الذي قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، إلى عام ٢٠١٣.
- ٢- وخلال هذه الفترة، عانى الشعب الكوري من أكبر فاجعة وطنية بوفاة القائد العظيم **كيم جونغ إيل** على نحو مفاجئ. لكن الشعب، تحت القيادة الحكيمة للمارشال **كيم جونج أون** الموقر الذي يبجله كثيراً بصفته القائد الأعلى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قد فتح حقبة جديدة من تاريخه في إطار جهوده من أجل بناء أمة اشتراكية مزدهرة تضمن للشعب العيش بسعادة وحقوق الإنسان الحقيقية.
- ٣- وترى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن المبدأ الأسمى لما تقوم به من أنشطة هو جعل الإنسان محور جميع الاعتبارات وتسخير كل الجهود لخدمته. وقد تمسكت الجمهورية دوماً بالأفكار التي يكون محورها الشعب وبموقف من حقوق الإنسان يكفل للناس بالكامل الكرامة والمساواة والحياة التي تستحق العيش، وهي تبذل كل جهد ممكن لكي تضمن لجميع أفراد الشعب ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية ممارسة كاملة والتمتع بها تمتعاً كاملاً باعتبارهم سادة الدولة والمجتمع.
- ٤- وقد حظيت التوصيات التي قدمت أثناء الجولة الأولى من الاستعراض بالاعتناء ونُظر فيها بجديّة من منظور احترام الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومراعاة الأوضاع الخاصة للبلد مع إيلاء الاهتمام الواجب لاتخاذ التدابير اللازمة.

ثانياً - المحتويات الرئيسية وعملية إعداد التقرير

- ٥- يعرض التقرير ما بذلته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جهود وما حقته من إنجازات خلال السنوات الأربع الماضية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومن أجل مواجهة التحديات وتحديد أهداف المستقبل.
- ٦- وشكّلت فرقة عمل لإعداد التقرير ضمت مسؤولين من هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمحكمة العليا، ووزارة الخارجية، ولجنة التعليم، ووزارة الصحة العامة، والأجهزة الحكومية الأخرى المعنية بتنفيذ التوصيات، وخبراء من مؤسسات أكاديمية. وأُطلعت المؤسسات الوطنية المعنية على المبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات، وطُلب إليها تقديم المعلومات اللازمة على هذا الأساس (انظر المرفق الأول).
- ٧- وأجرت فرقة العمل مناقشات ومشاورات عديدة لم تقتصر فقط على الأجهزة الحكومية بل شملت أيضاً أفراداً يعملون مع المنظمات الاجتماعية المعنية بحقوق الإنسان ومع

مؤسسات أكاديمية وقانونية وقد أدرجت إسهاماتها في التقرير قبل وضعه في صيغته النهائية (انظر المرفق الثاني).

ثالثاً - التدابير التشريعية والمؤسسية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان

ألف - التدابير التشريعية

١ - التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان

٨ - شهدت الفترة قيد الاستعراض اعتماد سلسلة من القوانين لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وهو أمر لم يسبق له مثيل في تشريعات البلد.

٩ - وجرى خلال انعقاد الدورة السادسة لمجلس الشعب الأعلى في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ سنّ القانون المتعلق بتطبيق التعليم الإلزامي للجميع لمدة ١٢ عاماً، وذلك ليحل محل نظام التعليم لمدة ١١ عاماً الذي كان معمولاً به. وقد أضيفت على تفاصيل التغيير الذي ترتب على تطبيق نظام التعليم الجديد الصفة القانونية من خلال تعديل الدستور والقوانين والأنظمة الأخرى المتصلة بالتعليم. ومكّن هذا النظام الجديد من إدخال مزيد من التحسينات على التعليم الثانوي العام من خلال تدريس الطلاب المعارف الأساسية العامة والمعارف التقنية الأساسية الحديثة.

١٠ - وسُنّ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ القانون المتعلق بحماية وتعزيز حقوق الطفل وقانون حماية وتعزيز حقوق المرأة، وقد أديا، بالإضافة إلى القانون المتعلق برعاية المسنين وقانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى تعزيز الإطار القانوني الخاص بحماية الفئات الضعيفة.

١١ - أما قانون حماية وتعزيز حقوق الطفل فينص بصورة شاملة على مسائل مثل مبدأ حماية وتعزيز حقوق الطفل وحقه في كل من الحياة الاجتماعية والرعاية الطبية والتعليم، والمسائل الأسرية والقضائية فضلاً عن التزامات الأجهزة الحكومية المعنية.

١٢ - كذلك فإن قانون حماية وتعزيز حقوق المرأة ينص بصورة شاملة على المسائل المبدئية في مجال حماية وتعزيز حقوق المرأة، وحقها في كل من الحياة الاجتماعية والسياسية، والتعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والحرمة الشخصية، والملكية، والزواج والأسرة، فضلاً عن المسائل ذات الصلة بتقديم التوجيه وممارسة الإشراف في مجال حماية حقوق المرأة.

١٣ - وينص قانون حماية العمال، الذي سُنّ في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، على مسائل التحقيق بشأن السلامة في العمل، ووضع التدابير الحمائية، والنجدة والإغاثة في حالات الطوارئ، وإجراء الفحص في حالة إصابات العمل، والالتزامات الواقعة على الأجهزة الحكومية المعنية،

فأمن بذلك ضمانات قانونية لهيئة أوضاع عمل آمنة وصحية للعاملين وحماية حياتهم وصحتهم وتحسينهما.

١٤- واعتمد قانون التعليم الثانوي العام (١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، وقانون التعليم العالي (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، وقانون الوقاية من كوارث الزلازل والبراكين وعمليات الإنقاذ (٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١)، وقانون تجميل المدن والبلدات (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، وقانون صيانة المنتزهات وأماكن الترفيه (١٩ أيار/مايو ٢٠١٣)، ما أدى إلى زيادة تعزيز الضمانات القانونية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

١٥- وعُدّل القانون الجنائي في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وبموجب هذا التعديل خُفّض معدل العقوبة الإصلاحية عن طريق العمل وزيّد معدل العقوبة التأديبية عن طريق العمل في حين قُصرت مدة كلتا العقوبتين إلى حد ما.

١٦- وأدخلت على قانون الصحة العامة وقانون حقوق النشر، وقانون السلامة الصحية للمواد الغذائية، وقانون المساكن، وقانون الشكاوى والالتماسات تعديلات ترمي إلى زيادة تفعيل الإطار القانوني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٢- الانضمام إلى المعاهدات الدولية

١٧- وقعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣. وكإجراء متابع، عدّل قانون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيره من القوانين ذات الصلة لكي تُدرج فيها متطلبات الاتفاقية، ويجري حالياً القيام بالعمل التحضيري للتصديق على الاتفاقية.

١٨- وصدقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ويجري حالياً تنقيح القوانين الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك قانون الجمهورية المتعلق بمكافحة غسل الأموال، إلى جانب اتخاذ بعض التدابير العملية عملاً بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

١٩- وتنظر المؤسسات المعنية حالياً، في إمكانية التوقيع على صكوك دولية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان أو الانضمام إليها، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

٣- الشكيف في مجال حقوق الإنسان

٢٠- بينما توفر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الشكيف في مجال حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم الرسمي ومراكز تدريب الموظفين القضائيين، فإنها تولي اهتماماً خاصاً لرفع

درجة الوعي العام بحقوق الإنسان، فتقوم بالتحقيق بأشكال وطرق مختلفة تناسب مع مستوى الأهداف المختلفة.

٢١- وبث التلفاز أحاديث لعلماء ذائعي الصيت في مجال حقوق الإنسان، وجرى نشر وتوزيع كتاب "فهم القانون الدولي لحقوق الإنسان" وكتب أخرى تتناول هذه الحقوق لمساعدة المواطنين على اكتساب معرفة واسعة بشأن طبيعة حقوق الإنسان والصكوك والآليات الدولية الرئيسية في هذا المجال.

٢٢- وفي مناسبات مثل يوم حقوق الإنسان، واليوم الدولي للمرأة، واليوم الدولي للطفل، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة ومناسبات أخرى، تخصص وسائل الإعلام الجماهيري حيزاً كبيراً للترويج لمضمون ومبادئ ومتطلبات الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

باء- التدابير المؤسسية

٢٣- أُتخذت تدابير مؤسسية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها خلال الفترة قيد الاستعراض.

٢٤- وبموجب القرار الصادر عن هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعيد تشكيل هيكل وزارة التعليم لتتحول إلى لجنة التعليم التي تضم وزارتي التعليم العالي والتعليم الثانوي العام وذلك بغية إدخال مزيد من التحسينات النوعية على التعليم وتوجيه العمل التعليمي توجيهاً أكثر فعالية وفقاً لما تقتضيه التطورات الجديدة.

٢٥- وبموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نُظم جهاز الإرشاد الحكومي المعني بالوقاية من الكوارث ليصبح هيئة دائمة، وأنشئت إدارات أو مراكز معنية حصراً بالوقاية من الكوارث في كل من وزارة الزراعة، ووزارة إدارة المدن، ووزارة الحفاظ على الأراضي والبيئة، ووزارة السكك الحديدية، ووزارة الغابات، وفي المؤسسات الوطنية ذات الصلة واللجان الشعبية في البلديات والأقضية، وبذلك أنشئ نظام موحد للإرشاد في هذا المجال تابع للجهاز.

٢٦- وُحدّد يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر كيوم للاحتفال بعيد الأم تعبيراً عن التقدير العالي لإسهام المرأة في تطور المجتمع ورفاه الأسر وبقصد زيادة تشجيعها على أداء واجبها ورسالتها أمام المجتمع والأسرة بشكل مشرف.

٢٧- وأعيدت تسمية المحكمة المركزية بالمحكمة العليا ومكتب النيابة العامة المركزية بمكتب النيابة العامة العليا. بموجب تعديل الدستور في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وذلك للتعبير بشكل أوضح عن سلطتهما في البت النهائي في القضايا المعروضة عليها، وعن ممارستهما للسلطة العليا في ضمان مراعاة قوانين الدولة وأنظمتها.

٢٨- وأنشئت محاكم شعبية في كل بلدية (أو مركز) وقضاء لكي تحل محل المحاكم الشعبية الإقليمية السابقة التي كانت لها ولاية على بلديات (أو مراكز) وأقضية عدة، وهو ما يضمن للمواطنين الممارسة الكاملة لحقوقهم الدستورية ويحسن أوضاع إنفاذ القانون والاستشارات القانونية.

٢٩- واتخذت أيضاً التدابير المؤسسية اللازمة لزيادة تعزيز دور أجهزة سلطة الشعب لأن من مهامها الرئيسية تعزيز حقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكي يتمكن الشعب من الاستفادة بشكل أفضل من التدابير الاشتراكية في مجالات كالتعليم، والرعاية الصحية، وإدارة المناطق الحضرية، والإسكان. والمسؤولون في أجهزة سلطة الشعب ملزمون بتبني شعار "عمل كل شيء من أجل الشعب وعمل كل شيء بالاعتماد عليه!".

رابعاً- الإنجازات التي تحققت في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

١- الحق في الحياة وفي الحرية

٣٠- تطبق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عقوبة الإعدام في حالات محدودة للغاية. ففي حالة ارتكاب جريمة تعرض حياة الشخص للأذى، على سبيل المثال، لا تفرض عقوبة الإعدام إلا إذا كان الفعل شنيعاً وخطيراً للغاية حتى وإن كان هذا الفعل قد ارتكب عن عمد.

٣١- ولا يُوقَّع حكم الإعدام في حال كان مرتكب الجريمة دون سن الثامنة عشرة ولم تكن الجريمة مرتكبة ضد امرأة حامل وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٩ من القانون الجنائي.

٣٢- وأصدرت هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أوامر بالعفو العام عن أشخاص مدانين. ويتخذ مجلس الوزراء واللجان الشعبية على جميع المستويات كل التدابير اللازمة لتوفير فرص العمل والسكن وما إلى ذلك للأشخاص المفرج عنهم لكي يتسنى لهم استئناف حياتهم الطبيعية بدون أي منغصات.

٣٣- وكثير من الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم خطيرة قد خُففت مدة عقوبتهم بموجب القانون الجنائي المعدل في عام ٢٠١٠. وقد تبين أن الإجراء الجديد فعال للغاية في مساعدة هؤلاء على أن يتوبوا توبة نصوحاً عن جرائمهم أن يعملوا بكدٍ أكبر لصالح المجتمع والجماعة.

٣٤- ووفقاً لما ورد في المادتين ٥ و٤١ من القانون الجنائي، تلتزم أجهزة إنفاذ القانون التزاماً صارماً بمبدأ إظهار اللين مع مرتكب الجريمة ومسامحته إذا أعلن التوبة عن جرمه وسلم نفسه طوعاً.

٢- استقلال المحاكم

- ٣٥- اتخذت تدابير لضمان استقلال المحاكم الذي لا غنى عنه لتسوية القضايا تسوية نزيهة وفقاً لما نصت عليه المادة ١٦٦ من الدستور والمادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية.
- ٣٦- وقد أصدرت المحكمة العليا توجيهات عدة تقضي بعدم انتهاك أي مؤسسة، بما في ذلك المحاكم الأعلى درجة، لاستقلالية أي محكمة تنشأ لتسوية قضية معروضة عليها وذلك بتقديم توجيهات فيها تكهنٌ بنتيجة المحاكمة، كما تقضي بانتفاء الأثر القانوني لقرارات وأحكام المحاكم ما لم تُكفل استقلالية المحكمة.
- ٣٧- والمحكمة التي تنشأ وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم المحاكم ملزمةٌ بتحمل المسؤولية الكاملة أمام القانون عن الفصل في القضايا الجنائية.

٣- الحق في محاكمة عادلة

- ٣٨- تضمن المادتان ٥ و٧ من قانون الإجراءات الجنائية الشمول، وتوحي الدقة العلمية، والموضوعية، والحذر، والحيدة، وحماية حقوق الإنسان حماية كاملة عند النظر في القضايا الجنائية.
- ٣٩- وقد عدّل قانون الإجراءات الجنائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، لكي ينص، في المادة ١٧١، على أن يحضر كاتب قضائي الاستجواب، وكذلك مراقب عند الاقتضاء، وأن يسجل الاستجواب وعملية المحاكمة بالصوت والفيديو، مما يضمن نزاهة المحاكمة وموضوعيتها والدقة العلمية فيها.
- ٤٠- ويؤدي محامي الدفاع دوراً هاماً في ضمان نزاهة المحاكمة. إذ يضطلع بمهمته على نحو يكفل تماماً حقوق الشخص المتهم بموجب قانون الإجراءات الجنائية، ويضمن كشف الحقيقة في كل قضية بما لا يدع مجالاً للشك، كما يضمن تحليلها من قبل المحكمة وتوصلها إلى قرار بشأنها. وإذا حكم على شخص بريء بالإدانة أو فُرضت عليه عقوبة أشد مما ينبغي بالقياس إلى الجرم المرتكب، فإنه يساعد المتهم على تقديم استئناف من أجل إعادة المحاكمة. وفي حال بلغ إلى علم محامي الدفاع أن مسؤولي إنفاذ القانون قد ارتكبوا أي انتهاكات لحقوق الإنسان أو أساءوا استعمال السلطة أثناء التعامل مع القضايا، فإنه يعرض المسألة على أنظار المحكمة لتتخذ الإجراءات المناسبة.

٤- الحق في تقديم الشكاوى والالتماسات وحرية التعبير

- ٤١- يُكفل بصورة فعّالة حق المواطنين في تقديم الشكاوى والالتماسات، وذلك بموجب المادة ٦٩ من الدستور وقانون الشكاوى والالتماسات المعدل في عام ٢٠١٠. وقد تواصل تعزيز آلية تناول الشكاوى التي أنشئت في جميع المؤسسات والشركات والمنظمات من المستوى المركزي إلى القاعدة الشعبية، ويجري تفعيل هذه الآلية بانتظام. وتتولى المؤسسات

على صعيد المركز والمحافظات والبلديات والأقضية معالجة الشكاوى في اليوم المخصص للنظر في الشكاوى مرة واحدة كل شهر فيما تعالجها مؤسسات أخرى بطريقة مكثفة في الاجتماعات التشاورية التي يعقدها كبار المسؤولين.

٤٢- ويولى اهتمام خاص للشكاوى المتعلقة بطريقة وأساليب عمل مسؤولي إنفاذ القانون. وتقوم أجهزة إنفاذ القانون على جميع المستويات على نحو صارم بتناول الشكاوى والالتماسات المتعلقة بانتهاك حقوق المواطنين وتفرض بشأنها عقوبات الأمر الذي يزيد من ثقة المواطنين فيها.

٤٣- وتقوم مؤسسات الدولة على جميع المستويات بالنظر في الشكاوى والالتماسات وتسويتها خلال المدة الزمنية المقررة تحقيقاً لمصلحة الشعب وبروح من الإخلاص في خدمته إلى جانب اتخاذ تدابير ترمي إلى منع إساءة المسؤولين استعمال السلطة ومنع ممارستهم البيروقراطية وتحسين طريقة وأساليب عملهم.

٤٤- وينص الدستور، وقانون حقوق النشر، وقانون العلم والتكنولوجيا، وقانون حماية البرامج الحاسوبية على ضمان حرية المواطن في التعبير والصحافة وحمايتها على نحو فعال. ويعرب المواطنون عن آرائهم بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية المختلفة من خلال وسائل الإعلام الجماهيري والمنتديات، ويشاركون في المعارض الوطنية أو الإقليمية التي تقام سنوياً للإنجازات العلمية والتقنية، وفي مسابقات البرامج الحاسوبية، ومسابقات الأعمال الأدبية والفنية التي تمنح فيها جوائز، والعروض السمعية والبصرية لكي يعرضوا أعمالهم الإبداعية ويضمنوا حمايتها. كما يساهم الأطفال، فضلاً عن الكبار، بإبداعاتهم في الأدب والفن، وتُنشر إبداعاتهم في الدوريات أو في مجموعة الأعمال الخاصة بالأطفال.

٤٥- وحقوق المواطنين في الوصول إلى المعلومات مكفولة بموجب قانون الاتصالات، وقانون التوثيق الإلكتروني، وقانون إدارة شبكات الحاسوب، وهي القوانين التي سُنّت خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، والتي أضفت الصفة القانونية على التزامات الدولة والمؤسسات والشركات والمنظمات بضمن هذه الحقوق وحمايتها. وسُجل تقدم ملحوظ في حوسبة جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وفي تحسين خدمة المعلومات وتوسيع نطاق تغطيتها.

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٦- تهدف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تحويل البلد في المستقبل القريب إلى قوة اقتصادية قائمة على المعرفة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي وجهود الشعب المخلصة من أجل تحقيق إنجازات مرموقة في مجال حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أرض الواقع.

١- الحق في الرعاية الصحية

- ٤٧- بينما تطبق الحكومة بانتظام نظام تقديم الرعاية الطبية الكاملة للجميع مجاناً، فإنها تسعى، إلى إرساء الأسس المادية والتقنية لتمكين أبناء الشعب كافة في جميع أرجاء البلد من الحصول عند الحاجة، على خدمات الرعاية الصحية الجيدة في الوقت المناسب.
- ٤٨- وسعيًا إلى بلوغ المستوى العالمي فيما يتعلق بالمؤشرات الصحية الرئيسية مثل العمر المتوقع، والولادة تحت إشراف عاملين صحيين مهرة، ومعدل وفيات الرضع، ومعدل الوقاية من الأمراض السارية، وضعت الاستراتيجية القطرية للصحة (٢٠١١-٢٠١٥)، واستراتيجية إدارة العقاقير، وبرنامج مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وداء السل والملاريا، واستراتيجية الصحة الإنجابية وبرامج أخرى خاصة بقطاعات محددة.
- ٤٩- وأحد أكبر الإنجازات التي تحققت في مجال الصحة العامة خلال السنوات الأربع الماضية تحديث كثير من المراكز الصحية وقواعد إنتاج العقاقير والأجهزة الطبية في جميع أنحاء البلد، وبذلك هُيئت الأوضاع لتطبيق نظام الرعاية الطبية المجانية وغير ذلك من سياسات الصحة الشعبية من أجل الإسهام بقدر أكبر في النهوض بصحة الشعب.
- ٥٠- وزيد الإنفاق من ميزانية الدولة على الصحة العامة بانتظام وأسفر ذلك عن زيادة الإنفاق في السنة المالية ٢٠١٣ بنسبة ١٠٥,٤ في المائة مقارنة بالعام السابق.
- ٥١- واتخذت الحكومة أيضاً تدابير ترمي إلى تحديث مصانع المستحضرات الصيدلانية، وإنتاج العقاقير بشكل طبيعي، وإنتاج دواء كوريو التقليدي على أساس علمي وتصنيعي، والاستعمال الفعال للنباتات المعدنية وحمامات المياه العلاجية لكي يتسنى للشعب الاستفادة على نحو أفضل من نظام الرعاية الطبية المجانية.
- ٥٢- وبدأ في جميع أنحاء البلد في عام ٢٠١٢ تقديم خدمة التطبيب عن بعد بواسطة التكنولوجيا المتقدمة، ويجري توسيع نطاق تطبيقها. وقد استُحدث نظام خدمة التطبيب عن بعد لربط المستشفيات العامة ومستشفيات الولادة في العاصمة بمستشفيات المحافظات ومستشفيات الولادة وبماتنين ونيف من مستشفيات الأفضية، وعن طريق هذه الخدمة تُجرى مشاورات وتلقى محاضرات وتعطى توجيهات متعلقة بالعمل. وبفضل استحداث نظام التوجيه عن بعد على صعيد الدولة في عام ٢٠١٣ لتلبية الاحتياجات المحلية، تسنى للجراحين المهرة في المستشفيات الأعلى مستوى توجيه العمليات الجراحية في المستشفيات الأدنى مستوى وإعطاء الإرشادات بشأنها.
- ٥٣- وشُيّد مستشفى أو كاريو للأطفال من المستوى العالمي، ومستشفى ريونونغ لطب الأسنان، ومركز مونسو الاستشفائي، والمستشفى العام لطب الأسنان ومراكز طبية حديثة أخرى. وحضعت مصانع التلقيحات ومستشفى بيونغ يانغ البلدي رقم ٢، ومستشفى الصليب الأحمر الكوري، ومستشفى الولادة في بيونغ يانغ لأعمال إعادة بناء أو تجديد.

و جرى تحديث عمليات الإنتاج في مصانع المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية في العاصمة والمحافظات، فبلغت أرقام الإنتاج في هذا المجال لعام ٢٠١٣ ما بلغته في السنة التي وصل فيها الإنتاج إلى ذروته.

٥٤- وأطلقت حملة "قرية خالية من الأمراض" على قدم وساق، فهُيئت بيئة صحية وتثقيفية في جميع أنحاء البلد، ونشرت المعلومات المتعلقة بالنظافة والتصحاح على نطاق واسع، ونُفذت برامج التطعيم بانتظام، وبذلت جهود من أجل الترويج لأسلوب الحياة الصحية، ما أدى بدوره إلى تراجع كبير في معدل تفشي الأمراض. وأعطيت الأولوية القصوى لتطعيم الأطفال وبلغت التغطية بلقاحات الحصبة والتهاب الكبد الوبائي وشلل الأطفال والسل والجرعة الثالثة من اللقاح الثلاثي مستويات عالية جداً.

٥٥- وحققت الحكومة نتائج طيبة في جهودها الرامية إلى تزويد الشعب بالمياه النظيفة والمياه الصالحة للشرب. ونفذت مشاريع لتوفير مياه الشرب ذات الجودة لجميع السكان، وأنجزت بحوث لاستخدام مياه البحر في تعقيم مياه الشرب. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، تم تركيب أجهزة محلية لتعقيم المياه ذات تقنية عالية في جميع خزانات المياه ما أتاح لجميع الأسر المعيشية ومنشآت تقديم الطعام والمراكز الثقافية استعمال مياه جيدة النوعية. وتبلغ حالياً نسبة السكان الذين يستعملون مصادر محسنة لمياه الشرب ٩٩,٩ في المائة ونسبة من يستعملون مرافق الصرف الصحي المحسنة ٨٣,٢ في المائة.

٥٦- وارتفع العمر المتوقع من ٦٨ سنة في بداية عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠,٣ سنة في عام ٢٠١٠، وتراجع معدل الوفيات من ٨,٨ في الألف في عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٥ في عام ٢٠١٠. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أشارت منظمة الصحة العالمية في أحد تقاريرها إلى تحقيق تحسّن كبير في الصحة العامة والرعاية الطبية الأولية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال نظام الأطباء المحليين وهو نظام شامل ومفعم بالحياة، وشمل ذلك تحقيق تحسن كبير في مجال صحة الأم والطفل واتساع نطاق تغطية التطعيم.

٢- الحق في التعليم

٥٧- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اتخذت الحكومة تدابير عديدة لتحسين جودة التعليم وإتاحة التعليم وتيسير فرص الحصول عليه للجميع ولتطوير الثقافة الاشتراكية السليمة والمتحضرة. وقد زاد الإنفاق من ميزانية الدولة على التعليم في السنة المالية ٢٠١٣ بنسبة ١٠٦,٨ في المائة مقارنة بالعام السابق.

٥٨- ووفقاً لقرار مجلس الوزراء المتعلق بتنفيذ المرسوم القانوني لمجلس الشعب الأعلى بشأن إنفاذ التعليم الإلزامي للجميع لمدة ١٢ عاماً، اعتمدت وزارة التعليم الثانوي العام، تحت إشراف لجنة التعليم، تدابير عملية ترمي إلى الأخذ بمناهج جديدة وتوفير الموارد البشرية

والمادية اللازمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كانت قد انتهت تقريباً الأعمال التحضيرية للعمل بنظام تعليمي جديد.

٥٩- ووُضعت خطة العمل الوطنية لتوفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، من أجل تنفيذ ما ورد من أفكار وأهداف في إعلان جومتين وإطار عمل دكار لتوفير التعليم للجميع، فأحرز تبعاً لذلك تقدم في تحسين جودة التعليم وتحديث الأجهزة التعليمية وتحسين بيئة التعليم.

٦٠- وحالف النجاح طلاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في العديد من المسابقات الدولية، فاحتلوا المراتب الأولى في مسابقات أكاديمية وطنية نظمت للطلاب في رومانيا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وحازوا الميدالية الذهبية والميدالية الفضية في الدورة الرابعة والخمسين من الأولمبياد الدولي للرياضيات التي نُظمت في كولومبيا في عام ٢٠١٣، وحصلوا على الجائزة الأولى وجائزة خاصة في مسابقة شوبان الدولية للبيانو التي نُظمت في بولندا في عام ٢٠١٢. وكل هذا هو خير شاهد على الجهود التي تبذلها الحكومة لتطوير التعليم.

٦١- وأُنشئت في جامعة كيم إيل سونغ وفي العديد من الجامعات الأخرى مكاتب إلكترونية مزودة بقاعدة بيانات ذات حجم كبير تستخدم نظام معلومات ذات تقنية متطورة، ما يهيئ أوضاعاً ممتازة تسمح بإجراء البحوث التعليمية والمناقشات والتبادلات العلمية على المستوى الدولي.

٦٢- وهناك قناة تلفاز تعليمية جديدة أنشئت في عام ٢٠١٢ تقدم إلى الطلاب مساعدة كبيرة في دراساتهم من خلال بث الإنجازات التعليمية في الجامعات المختلفة، ونتائج المسابقات والمعارض الوطنية الخاصة بالبرامج الحاسوبية، والمحاضرات التي يلقيها أساتذة مشهورون وآخر المستجدات في مجال العلم والتكنولوجيا.

٦٣- وأُنشئ في دار الدراسة الشعبية الكبرى نظام التعليم عن بُعد لكي يستفيد منه الأشخاص العاملون في مختلف أنحاء البلد، مما أتاح للعلماء والتقنيين والمسؤولين والطلاب إمكانية الوصول فوراً، عبر المكتبات والمنشآت العلمية والتعليمية في مناطقهم المحلية، إلى أحدث المعلومات العلمية والتقنية التي تساعدهم في حل المشاكل التي تنشأ في معرض أنشطتهم العملية.

٦٤- وزيدَ تعزيز نظام الدعم المدرسي القائم، وهو نظام تشارك في إطاره جميع المؤسسات والشركات والمنظمات مشاركة نشطة في توفير أوضاع تعليمية أفضل وركائز مادية وتقنية أمتن للمدارس التي تكون في عهدها، وخاصة في شهري آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر وهما الشهران اللذان يقدم فيهما الدعم المدرسي.

٣- الحق في الإسكان

٦٥- واصلت الحكومة تنفيذ سياسة بناء المساكن على نفقة الدولة وتقديمها إلى الشعب مجاناً.

٦٦- وقد وُضعت خطة لإتمام بناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية في المستقبل القريب من أجل توفير أوضاع عيش أكثر تحضراً للشعب. ووفقاً لهذه الخطة بُني كثير من المنازل الحديثة في العاصمة بيونغ يانغ في السنوات الأخيرة وقُدمت إلى أبناء الشعب مجاناً. إذ بُنيت على سبيل المثال ثلاثة آلاف شقة من الشقق السكنية في الأبراج العالية بوسط العاصمة خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وبُنيت ٣٠٠ شقة سكنية توفر أوضاع عيش ممتازة للأساتذة والباحثين في جامعة **كيم إيل سونغ**، و١١٠٠ وحدة سكنية للعلماء، و٥٠٠ وحدة سكنية للفنانين، وجرى تجديد ٨٠٠٠ وحدة سكنية خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣.

٦٧- وهناك آلاف الوحدات السكنية التي بُنيت أو جُددت حديثاً في المحافظات والبلديات والأقضية، وبذلك هيئت للشعب الأوضاع التي تتيح له التمتع بحياة أكثر تحضراً وأسعد. إذ بُنيت على سبيل المثال ٤٠٠ وحدة سكنية وجُددت ٨٠٠ وحدة في قضاء تشانغ سونغ، وهي منطقة جبلية. وإلى جانب ذلك، بُني حديثاً كثير من المساكن والمدارس ورياض الأطفال فوق جزر صغيرة وكبيرة تقع في البحر الغربي.

٤- الحق في الحياة الثقافية

٦٨- قامت الحكومة، في إطار هدفها الطموح الرامي إلى بناء دولة اشتراكية متحضرة، ببذل جهود جبارة لتوفير حياة أغنى ثقافياً وأكثر سعادة. وأقيمت أماكن الترفيه والاستجمام ومراكز الأنشطة الثقافية والترويحية في أجزاء مختلفة من البلد، مما هيأ أوضاعاً تتيح للشعب إمكانية الاستجمام والاستمتاع بطرق متنوعة أكثر.

٦٩- وشهدت بيونغ يانغ خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، بناء متزه مونسو المائي، ومرفق رونغا الشعبي للألعاب الترفيهية، ونادي ميريم للفروسية ومرافق كثيرة أخرى، ومنها خصوصاً متزه بيونغ يانغ الفولكلوري حيث يمكن للزائر أن يشاهد آثاراً ومعالم تنتمي إلى التاريخ الكوري الممتد عبر ٥٠٠٠ سنة وأن يطلع على العادات الشعبية في ظرف بضع ساعات. وقد تنامي اهتمام الشعب كثيراً باللياقة البدنية والرياضة ويلاحظ حدوث تحسن كبير في أساليب الرياضة في البلد مع ظهور متزهات مجتمعية محلية لممارسة الرياضة تنفرد بطابعها الخاص وملاعب مغطاة وملاعب التزلج على العجلات في أجزاء مختلفة من البلد، ومنها خصوصاً منتجع ماسيكيونغ للتزلج، وهو مشروع ضخم من المستوى العالمي يرمي إلى توفير حياة أكثر تحضراً للشعب.

٧٠- وفي كل عام يستفيد أبناء الشعب على اختلاف مشاربهم، بمن فيهم الشباب والأطفال، وبقدر ما يطيب لهم، من المزايا الاشتراكية كالاستجمام في المنتجعات والمخيمات في الجبال الشهيرة والمواقع الطبيعية الخلابة والمنتجعات العلاجية والمناطق الساحلية.

٥ - الحق في الغذاء

٧١- بينما تركز الحكومة في جهودها الوطنية على قطاع الزراعة من أجل معالجة العجز الغذائي، فإنها تتخذ تدابير ترمي إلى زيادة تحفيز المزارعين عن طريق تحسين أساليب الإدارة الزراعية كتنقيح حصىلة الإنتاج وطرق التوزيع وما إلى ذلك.

٧٢- وجرى القيام على نطاق واسع باستصلاح أراضي المد الساحلية وأدى ذلك إلى تحويل آلاف الهكتارات من الأراضي الرطبة في الساحل الغربي، بما في ذلك أراضي تاغي وكواكسان وريونغماي المغمورة بالمد، إلى أراضٍ صالحة للزراعة. وبفضل اتباع نظام الحصول المزدوج أمكن ترشيد استعمال الأراضي بدرجة أكبر وزيادة الناتج من الحبوب.

٧٣- وعلى الرغم من تأثر الإنتاج الزراعي بالفيضانات والإعصار المداري، ازداد هذا الإنتاج عاماً بعد عام بفضل تركيز الجهود الوطنية على الزراعة، بما في ذلك تطبيق العلوم والتكنولوجيا الزراعية الجديدة، وتوفير المواد والأدوات الزراعية في الوقت المناسب، ما أدى إلى تحسين إمداد الشعب بالأغذية. فالبعثة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي لتقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية قد وضعت تقديرات مفادها أن الإنتاج المحصلي المقدر لعام ٢٠١٣ هو أكثر من ٦٦٤ ٠٠٠ طن متري، بما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة بعام ٢٠١٢.

٧٤- وأُخذت تدابير حاسمة لدعم قطاع تربية الماشية واستزراع الأسماك وزراعة الفاكهة بغية تلبية احتياجات الشعب المتزايدة من أجل إتاحة نظام غذائي أفضل. وتبذل جهود على الصعيد الوطني لإنشاء مزرعة لتربية الماشية مساحتها نحو ٥٠ ٠٠٠ هكتار فوق هضبة سيفو بمقاطعة كانج وون بحلول عام ٢٠١٥. وبنيت مزارع حديثة لتربية الخنازير والدواجن، ومزارع لتربية الماشية في أنحاء كثيرة من البلد، وُجهزت قوارب الصيد بمعدات حديثة، وجرت إعادة تنشيط الصيد في أعماق البحار، وأُنشئت المزارع الأسماك منتجات عالية الجودة. وأُنشئت في بيونغ يانغ مزرعة تايدونغغانغ للفواكه على امتداد ألف هكتار، ومصنع تايدونغغانغ لتجهيز الفواكه المختلفة، ومزرعة فواكه في كوسان بمقاطعة كانغ وون، مساحتها ثلاثة آلاف هكتار، وجرى تحديث المزارع القائمة ما أدى إلى زيادة إنتاج الفواكه وتحسين النظام الغذائي للسكان.

٧٥- وقد زادت القدرة الإنتاجية لقطاع صناعة المواد الغذائية ثلاثة أمثال نتيجة لعملية التحديد التقني الشامل التي شملت نحو ٤٠٠ مصنع محلي بما في ذلك مصانع للمواد الغذائية الأساسية، ومصانع نشاء الذرة، ومصانع تجهيز المواد الغذائية.

جيم - حقوق الفئات الخاصة

١ - حقوق الطفل

٧٦- إن الحكومة إذ تحرّك الأطفال إلى الأمام باعتبارهم سادة البلد في المستقبل، تعتبر ذلك جزءاً هاماً من عملها الرامي إلى تهيئة جميع الأوضاع اللازمة ليعيشوا ويعيشوا عيشة صحية في بيئة نظيفة ومتطورة ثقافياً.

٧٧- وفي الفترة منذ عام ١٩٧٦، وهو عندما اعتمد قانون حضانة الأطفال وتربيتهم، إلى عام ٢٠١٠ اعتمدت قوانين تتعلق بحماية حقوق الطفل ألا وهي قانون الأسرة، وقانون الصحة العامة، وقانون التعليم، وقانون التعليم الثانوي العام، وقانون حماية وتعزيز حقوق الطفل، فكفلت بذلك ضمانات قانونية ثابتة لتعزيز حقوق الطفل بشكل فعال استناداً إلى مبدأ مراعاة المصالح الفضلى للطفل.

٧٨- وشهدت بيونغ يانغ في عام ٢٠١٣، بناء مستشفى أو كاريو للأطفال المزود بتجهيزات حديثة، وجُددت مستشفيات الأطفال الإقليمية وفق الأساليب الحديثة، وجرى تحسين جودة الخدمة في مجال الإسعافات الأولية والتطعيم وغيرها من الخدمات الطبية المقدمة إلى الأطفال.

٧٩- وسعيًا إلى النهوض بصحة وتغذية الأطفال والتلاميذ، أنشئت قواعد لإنتاج حليب فول الصويا ليس فقط في المدن ولكن أيضاً في الأرياف، وتضطلع اللجان الشعبية المعنية بالمسؤولية المباشرة عن العملية برمتها بدءاً بتوريد المادة الخام والمواد الأخرى وانتهاء بإنتاج الحليب ونقله.

٨٠- وتحسنت أحوال تغذية الأطفال تحسناً كبيراً. وكان معدل وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام ٢٠١٠ هما ١٦,٧ و ٢٢,٧ لكل ألف ولادة حية على التوالي، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة ٥٠ في المائة بالمقارنة بأواخر التسعينيات. واستقر معدل سوء التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الخامسة في عام ٢٠١٢ عند نسبة ٢٧,٩ في المائة فسجل بذلك تحسناً بالمقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث كان ٣٢,٣ في المائة.

٨١- وفي ظل متطلبات عصر الاقتصاد القائم على المعرفة والاتجاهات العالمية في مجال تطوير التعليم، بدأ العمل بنظام التعليم الإلزامي للجميع لمدة ١٢ سنة في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم تحقيقاً أعلى مستوى، وبالتالي تهيئة الأوضاع اللازمة للأطفال لاكتساب معرفة شاملة.

٨٢- وأنشئت مدارس فرعية، وحُصصت قطارات أو حافلات أو قوارب للطلاب في القرى الجبلية والجزر الصغيرة النائية، ومُدُّوا بالمواد واللوازم المدرسية لكي يحظوا بفرصة الدراسة بمدارس على قدم المساواة مع أطفال المدن.

- ٨٣- وحرصاً على مساعدة الطلاب على النمو الفكري والأخلاقي والبدني، جُددت على نطاق واسع قاعات الطلاب ومدارس الأنشطة الرياضية المقدمة خارج نطاق المنهج في العاصمة والمناطق المحلية، وهي أماكن يمارس فيها الطلاب أنشطة ثقافية ورياضية متنوعة بعد انتهاء الدوام المدرسي. كما جرى تجديد مخيمات اتحاد الأطفال على الطراز الحديث، وتوفير أوضاع أفضل للأطفال لكي يتمتعوا متعة كاملة في المواقع السياحية في جميع أنحاء البلد.
- ٨٤- وبما أن الدولة أخذت على عاتقها الاهتمام بأمر الأطفال الذين فقدوا والديهم، فإنهم يحظون برعاية جيدة على نفقتها. كما يُزوَّدون بالملابس مرتين في العام وباللوازم المدرسية والمواد الغذائية بانتظام. وفي عام ٢٠١٣، جرى توفير مركبات لمدارسهم من أجل استخدامها في الإدارة وتوفير اللوازم.
- ٨٥- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وزع الزي المدرسي على ملايين التلاميذ في المدارس الابتدائية والثانوية والكليات والجامعات بسعر منخفض جداً مدعوم من الدولة.

٢- حقوق المرأة

- ٨٦- مع اعتماد قانون حماية وتعزيز حقوق المرأة في عام ٢٠١٠ زاد بدرجة أكبر مستوى الوعي العام بحقوقها وهُيئ المناخ الاجتماعي لاحترام هذه الحقوق وتوفير أوضاع العمل والعيش المناسبة للمرأة.
- ٨٧- ووفقاً للإجراء الذي اتخذته الدولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ من أجل تشجيع المرأة على المشاركة بفعالية أكبر في الحياة العامة، بُدلت جهود لحفز تقدم المرأة في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية ولتوفير الأوضاع اللازمة لها مما أسفر عن تلوع عدد كبير من ربات البيوت من خريجات الكليات والجامعات للعمل في خدمة المجتمع.
- ٨٨- وتشتمل سياسات الدولة وقوانينها وأنظمتها على أحكام تقضي بتغليب مصالح المرأة على مصالح الرجل لكنها لا تنطوي على أي تمييز من أي نوع كان، وتتمتع جميع النساء بحقوق متساوية مع الرجال في المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية وكذلك في المسائل المتعلقة بالأسرة.
- ٨٩- وبمناسبة الاحتفال بعيد الأم لأول مرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نُظِم الاجتماع الوطني الرابع للأمهات في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ووُزعت خلاله شهادات الجدارة على النساء اللواتي أنجبن أطفالاً عديدين ونشأتهن مشرفة، والنساء اللواتي تولين رعاية الأطفال المحرومين من الوالدين والعاملات النموذجيات، والنساء اللواتي قدمن خدمات كثيرة إلى المجتمع والجماعة.
- ٩٠- وشهد الاحتفال بعيد الأم تنظيم عروض فنية وترفيهية، وقُدمت خدمات خاصة إلى النساء في المنشآت العامة لتقديم الطعام، كما نُظمت احتفالات أخرى مختلفة ما عزز المناخ الاجتماعي لمعاملة المرأة باحترام.

٩١- وأولت الحكومة اهتماماً خاصاً لصحة الأمومة، واتخذت مجموعة من التدابير في هذا الصدد.

٩٢- ووفقاً لما ورد في المادة ٦٦ من قانون العمل، يحق للمرأة العاملة أن تحصل، بالإضافة إلى الإجازات العادية والإجازات الإضافية، على إجازة مدتها ٦٠ يوماً قبل الولادة و٩٠ يوماً بعد الولادة بغض النظر عن مدة خدمتها. وتتلقي المرأة في مستشفيات الولادة المركزية والإقليمية علاجاً مجانياً لا يقتصر على الولادة بل يشمل تقديم الرعاية الصحية في فترة ما قبل الوضع وبعده. فمثلاً خلال الثلاثين سنة الماضية، التي بدأت منذ افتتاح مستشفى بيونغ يانغ للولادة قُدِّم إلى العلاج أكثر من ٦٧٣٠٠٠٠ امرأة استفدن من استخدام الأجهزة الطبية الحديثة والمقويات من كل الأنواع، وسجلت ولادة ٧١٠٠٠٠ طفل بينهم أكثر من ٤٠٠ توأم ثلاثي ورباعي. أما عدد النساء الأجنبية اللواتي تلقين الرعاية الطبية مجاناً أو وُضعن في هذا المستشفى خلال نفس الفترة فهو يتجاوز السبعة آلاف امرأة.

٩٣- وفي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة الولادات التي جرت تحت إشراف عاملين صحيين مهرة ٩٧,٣ في المائة فيما بلغت نسبة استخدام وسائل منع الحمل ٧٠,٦ في المائة بفضل العناية المسؤولة التي تشمل بها العيادات والمستشفيات الريفية المرأة قبل الوضع وبعده، وبفضل المستوى المرتفع من خدمات تنظيم الأسرة المقدمة إليها.

٩٤- وفي عام ٢٠١٢، أُنشئ معهد أورام الثدي في إطار مستشفى بيونغ يانغ للولادة بهدف الوقاية من أورام الثدي والأمراض المتصلة بها وعلاجها وإجراء بحوث علمية عليها، فتسنى بذلك للمرأة التمتع بمزايا نظام الرعاية الصحية الاشتراكي على أكمل وجه. واستُحدث نظام محكم للكشف المبكر عن أورام الثدي، وتُخضع النساء في جميع أنحاء البلد حالياً للفحص والعلاج على فترات منتظمة.

٩٥- وسُجل تحسن كبير في مجال صحة المرأة يشهد عليه تراجع معدل وفيات الأمومة من ١٠٥ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٧ إلى ٦٨,١ حالة في عام ٢٠١٢، مما يمهد السبيل لبلوغ أحد الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى خفض نسبة وفيات النساء أثناء الولادة بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥.

٣- حقوق الأشخاص المسنين

٩٦- كما هو الحال في بلدان أخرى، شهدت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ارتفاعاً حاداً في عدد السكان المسنين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي عام ٢٠١٠ تقريباً وصلت نسبة الأشخاص المسنين الذين تجاوزوا الستين إلى أكثر من ١٠ في المائة من السكان، فتخطت بذلك مستوى الشيخوخة عالمياً. وقد دفع هذا التحدي بحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ العديد من التدابير الاجتماعية والاقتصادية والصحية والطبية لصالح السكان المسنين.

- ٩٧- وخضع قانون حماية المسنين، الذي كان قد اعتُمد في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، للتعديل مرتين مما وفر ضماناً قانونية لإتاحة أوضاع معيشية أفضل للمسنين.
- ٩٨- وأعيد تنظيم الرابطة الكورية لمساعدة المسنين التي أُسست في عام ٢٠٠٣ وأصبحت تُعرف في عام ٢٠٠٦ باسم الاتحاد الكوري لرعاية المسنين، وأسندت إليها صلاحية تقديم التوجيه الموحد في الجهود المحلية المبذولة في هذا المجال والإشراف على هذه الجهود.
- ٩٩- وبغية مواكبة خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة وغيرها من التحركات العالمية لحل مشكلة المسنين وتنشيط الجهود المحلية استناداً إلى خطط، وضع هذا الاتحاد استراتيجية الاتحاد الكوري لرعاية المسنين (٢٠١٠-٢٠١٤) التي يجري تنفيذها حالياً.
- ١٠٠- وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، أنشئ الصندوق الكوري لرعاية المسنين بغية تعزيز الجهود الرامية إلى حماية الأشخاص المسنين.
- ١٠١- ووفقاً للمادتين ١٧ و ١٩ من قانون الضمان الاجتماعي، تُقدّم إلى الأشخاص المسنين معاشات تقاعدية وإعانات شيخوخة تتناسب مع مدة خدمتهم وأدائهم، إلى جانب خدمة طبية تفضيلية.
- ١٠٢- وفي إطار نظام الأطباء المحليين، يقدم الطبيب المسؤول الخدمات الطبية الأولية إلى المسنين بينما يُقدّم العلاج التخصصي في أقسام طب الشيخوخة بالمستشفيات الإقليمية ومستوصف طب الشيخوخة في المستشفى العام التابع للصليب الأحمر الكوري. ويُجري معهد طب الشيخوخة دراسة بشأن طب الشيخوخة والرعاية الصحية.
- ١٠٣- ورعاية الوالدين عند الكبر هي من الصفات الحميلة التي يتحلى بها كثير من المواطنين، ويقضي كثير من المسنين، الذين ليس لهم من يعتمدون عليه، ما تبقى من سنوات العمر في عيشة هائلة مع أقربائهم أو جيرانهم أو أصدقائهم.
- ١٠٤- وفي اليوم الدولي للمسنين من كل عام، يزور الناس أسر ودور المسنين لكي يقدموا إليهم الدعم المادي والمعنوي، كما تنظم المؤسسات المعنية مناسبات ثقافية مختلفة لهم فتهيء بذلك الجو الاجتماعي المناسب لاحترام المسنين ورعايتهم.

٤- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- ١٠٥- يمثل الأشخاص ذوو الإعاقة حالياً ٥,٨ في المائة من السكان، يعاني أكثر من ١٠ في المائة منهم إعاقات سمعية.
- ١٠٦- وقد قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بعد التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ببذل جهود متواصلة، وفقاً لقانونها المتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل صون حقوق هؤلاء الأشخاص ومصالحهم، وإعادة

تأهيلهم صحياً وتوفير الأوضاع اللازمة لمشاركتهم في الحياة العامة والتمتع بحقوق متساوية مع الأشخاص العاديين.

١٠٧- وفي إطار الاتحاد الكوري لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، أنشئت الشركة الكورية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة (كانون الثاني/يناير، ٢٠١٠)، ورابطة الرياضة الكورية للأشخاص ذوي الإعاقة (آب/أغسطس، ٢٠١٠)، والمركز الكوري لإعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة (آذار/مارس، ٢٠١٢)، ورابطة الفنون الكورية للأشخاص ذوي الإعاقة (كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٢)، مما هيأ أوضاعاً أفضل لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠٨- وزُود الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة بأطراف اصطناعية فيما عوّل بنجاح عشرات الآلاف من الأشخاص من إعتام عدسة العين فحيل بينهم وبين فقدان البصر.

١٠٩- ويركز المركز الكوري لإعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة على الكشف المبكر عن حالات الإعاقة وعلى التعافي المبكر للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة والثامنة، فضلاً عن تعليمهم الشامل على أساس تجريبي. وقد تحققت إنجازات أيضاً في تحسين المرافق التعليمية والأوضاع المعيشية في المدارس الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة وفي تحديث مضمون مناهج التعليم المهني.

١١٠- ولإثارة اهتمام عامة الناس بالإبداعات الفنية للأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة الأوضاع والجو المؤاتين في الداخل والخارج من أجل زيادة تحسين هذا الاهتمام، جرى تصميم رقصات وألعاب خفة يد جديدة لتقديمها على المسرح بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة.

١١١- وبدءاً من عام ٢٠١٠، وبمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، نُظمت مباريات وطنية لكرة الطاولة للأشخاص ذوي الإعاقة والهواة وسط اهتمام كبير من الناس والمشجعين وبرعاية الجمعية الكورية لرياضة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري تدريب المحترفين في السباحة، ورمي السهام، والرماية بالتعاون مع المؤسسات الرياضية تحضيراً للمشاركة في منافسات الألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٢- وشكّلت مشاركة سباح من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدورة الرابعة عشرة للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٢ مناسبة مهمة للفت انتباه العالم إلى الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل حماية الأشخاص ذوي الإعاقة. وفاز سباحون ولاعبو كرة طاولة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأربع ميداليات فضية وميدالية برونزية في الدورة الثالثة لألعاب الشباب الأولمبية لذوي الإعاقة التي عقدت في ماليزيا في عام ٢٠١٣.

١١٣- وقد وُقِّرت المدرسة المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة، التي أُسست في أيار/مايو ٢٠١٢، التدريب التقني لهؤلاء الأشخاص لتمكينهم من الحصول على وظائف في فئات العمل المختلفة.

١١٤- ويسعى الاتحاد الكوري لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، استناداً إلى الخطة المتوسطة الأجل (٢٠١٢-٢٠١٥) إلى زيادة تحسين عمله، عن طريق القيام بأعمال تمهد لرفع مستوى التدريب المهني، وتوفير أوضاع عمل وعيش لائقة وتوفير التعليم الشامل من أجل الأطفال. كما تُبذل جهود لإزالة حواجز التواصل، ولتشجيع الأنشطة الرياضية والفنية، ولإنشاء جمعية للصم والبكم وجمعية للنساء ذوات الإعاقة.

دال- التثقيف في مجال احترام القانون

١١٥- جرى التأكيد بدرجة كبيرة على تثقيف المواطنين بشأن احترام القانون. وقد تبين أن نظام التثقيف في مجال احترام القانون وهو النظام المنشأ ابتداءً من المستوى المركزي نزولاً إلى مستوى القاعدة الشعبية، ومؤسسات الأعمال، والمنظمات، ووحدات الأحياء السكنية، له دور فعال في جعل المواطن يعي تماماً حقوقه ويمارس جميع هذه الحقوق المنصوص عليها في الدستور والقوانين الأخرى ممارسة كاملة، ويحترم حقوق الأشخاص الآخرين، ويفي بالتزاماته بموجب القوانين وفاءً أميناً.

١١٦- وأرسلت هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى خطة فصلية للتثقيف في مجال احترام القانون إلى اللجان الشعبية في المقاطعات والبلديات والأقضية، استندت إليها المؤسسات والشركات والمنظمات في وضع خططها الشهرية والأسبوعية. وقد اختير من بين الموظفين أشخاص مؤهلون من ذوي المؤهلات المناسبة والسيرة الزكية في مجال احترام القانون لتولي عمليات التثقيف على نحو منتظم وفعال.

١١٧- وأُشركت أجهزة القضاء والنيابة العامة والأمن الشعبي بنشاط في التثقيف في مجال احترام القانون. واجتمع المسؤولون بانتظام مع العاملين في المؤسسات والشركات والمنظمات ومع المقيمين في المناطق الخاضعة لولايتهم لشرح القوانين لهم وتزويدهم بالمعلومات من مصدرها المباشر عن كيفية احترام القانون وعن انتهاكات القانون التي يرتكبها المواطنون.

١١٨- وقامت كل عام حركة الدوائر النموذجية في مجال احترام القانون، وهي حركة تهدف إلى تحفيز الدوائر على أن تكون خالية من الجرائم ومن الأفعال المخالفة للقانون، بمنح جوائز شرفية لوحدة يتراوح عددها بين ٥٠ و٧٠ وحدة. وقد أثبتت هذه الحركة فعاليتها الكبيرة في تشجيع المؤسسات والشركات والمنظمات على تكثيف عمليات التثقيف في مجال احترام القانون لدى موظفيها وبالتالي زيادة تقيدهم بالقانون ومنع انتهاكه.

هاء- التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

١١٩- ما زالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتمسك بموقفها الراض للترسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة في المجال الدولي لحقوق الإنسان وهي لا تزال ملتزمة بتعزيز الحوار الصادق والتعاون، بالاستناد إلى مبدأ الحيادية والموضوعية.

١٢٠- وانطلاقاً من هذا الموقف، أولت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عناية خاصة، خلال السنوات الأربع الماضية، للتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وبذلت جهوداً في سبيل تحقيق هذا التعاون. وقامت بوجه خاص بالرد بطريقة صادقة وعقلية متفتحة على الأسئلة التي طرحتها هيئات حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، كما ردت على مسائل طرحتها منظمات غير حكومية ذات صلة بحقوق الإنسان. وأبدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أقصى درجات التعاون الممكن عن طريق توضيح موقفها المبدي وإزالة أي شكوك بخصوص حقوق الإنسان خلال الزيارات التي قام بها العديد من الوفود الأجنبية، بما في ذلك وفد الاتحاد الأوروبي.

١٢١- و"القرارات" المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تعتمدها الأمم المتحدة كل عام، في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٣، إلى جانب تعيين "مقرر خاص" بعد ذلك وتشكيل "لجنة تحقيق"، هي جميعاً نتائج للمواجهة ذات الدوافع السياسية وللمؤامرة التي تحيكتها الولايات المتحدة وأتباعها تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان بهدف الإطاحة بدولة ذات سيادة وبنظام اجتماعي اختاره الشعب نفسه. وقد دأبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الرفض الكلي لما تتعرض له من تأمر وتواطؤ لا علاقة لهما بحماية حقوق الإنسان فعلياً، وهي ستبقى ثابتة على هذا الموقف.

١٢٢- وحقوق الإنسان تضمنها كل دولة ذات سيادة. وبناء على ذلك، فإن حقوق الإنسان تعني سيادة الدولة. وأي محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وللإطاحة بنظامها الاجتماعي تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان هي فعل معاد للإنسانية وينتهك حقوق الإنسان، ولذلك ينبغي رفضه.

١٢٣- والمواجهة ذات الدوافع السياسية في مجال حقوق الإنسان تعارض مع الحوار والتعاون الحقيقيين. وأي تسامح إزاء هذه المواجهة سيولد انعدام الثقة والتنافر والعداوة فيما بين البلدان وسيؤدي إلى إجهاد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حالياً من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان الحقيقية.

١٢٤- وبما أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أوفت وفاءً أميناً بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها، فإنها ستبذل كل جهد ممكن

للقوف في وجه ممارسات الاستعلاء والتعسف ولتعزيز الحوار في مجال حقوق الإنسان الحقيقية والتعاون في المجال الدولي لحقوق الإنسان.

خامساً - التحديات والأهداف المستقبلية

ألف - العقبات والتحديات

١٢٥ - ما زالت الجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان تواجه تحديات وعقبات خطيرة. فالتقسيم القسري للوطن الذي فرضته قوات أجنبية في القرن الماضي والذي مر عليه زهاء ٧٠ عاماً، والسياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ الأيام الأولى لتأسيسها، ومحاولات الولايات المتحدة وغيرها من القوى المعادية خنق الجمهورية وفرض عقوبات اقتصادية قاسية عليها، هي جميعها أخطر التحديات والعقبات التي تحول دون تطورها بشكل مستقل وسلمي ودون تمتع الشعب الكوري بحقوق الإنسان.

١٢٦ - وبصورة خاصة، فإن عدم اعتراف الولايات المتحدة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفرض عقوبات عليها وممارسة الضغوط عليها وتهديدها عسكرياً تحت جميع أنواع الذرائع خلال الخمسين سنة الماضية هي أمور تشكل أخطر الأفعال المرتكبة ضد الإنسانية، كما تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، فهي تهدد باستمرار حق الشعب الكوري في الحياة والعيش بسلام وتشكل تعدياً على هذا الحق.

باء - الأهداف المستقبلية

١٢٧ - ستزيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تسريع وتيرة بناء قوة اقتصادية وبلد اشتراكي متحضر من خلال اتخاذ تدابير إيجابية ومبتكرة حتى يتمكن الشعب من التمتع بحياة أفضل وأكثر تحضراً.

١٢٨ - وستتمسك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسياسة اشتراكية تركز إلى الشعب بشأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وستمضي في استكمال الإطار القانوني والمؤسسي لضمان تمتع الشعب تمتعاً كاملاً بحقه في الحريات والحقوق السياسية، والعمل وكسب العيش، والتعليم، والرعاية الصحية وغير ذلك من الحقوق التي يحق لأفراد المجتمع التمتع بها، بما يضمن لهم إلى أقصى حد ممكن حقوقهم ومصالحهم المشروعة.

١٢٩ - وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ تدابير إيجابية وعملية لتنشيط اقتصاد البلد ككل، لكي تُحدث بذلك، نقطة تحول في بناء الاقتصاد وتحسين معيشة الشعب.

١٣٠- وستبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل جهد ممكن في سبيل حماية حياة شعبها ورفاهه من الإجراءات التي تتخذها القوى المعادية ومن تهديدها العسكرية، وإزالة العوائق التي تحول دون حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والتمتع بها.

١٣١- وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأمانة تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبذل كل ما في وسعها لجعل مبدأ الحيادية والموضوعية في المجال الدولي لحقوق الإنسان حقيقة واقعة.

سادساً - الاستنتاجات

١٣٢- جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي دولة اشتراكية تسترشد في أنشطتها بفكرة "جوتشيه" التي تتخذ من الشعب محوراً لها. وهي ستقوم، استناداً إلى مبدأ إيلاء أعلى أولوية لضمان مصالح الشعب وراحته، ببذل جهود حثيثة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وبناء بلد مزدهر يتمتع فيه الشعب بالرخاء وبجياة أفضل.

المرفق الأول

عينة تمثل المؤسسات الوطنية التي شاركت في إعداد التقرير الوطني المقدم في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

- (١) هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى
- (٢) أمانة مجلس الوزراء
- (٣) المحكمة العليا
- (٤) النيابة العامة العليا
- (٥) وزارة أمن الشعب
- (٦) لجنة التخطيط الحكومية
- (٧) لجنة التعليم
- (٨) وزارة الخارجية
- (٩) وزارة المالية
- (١٠) وزارة الصحة العامة
- (١١) وزارة الزراعة
- (١٢) وزارة العمل
- (١٣) وزارة الثقافة
- (١٤) وزارة الأراضي وحماية البيئة
- (١٥) وزارة الإشراف على التشييد
- (١٦) وزارة إدارة المدن
- (١٧) المكتب المركزي للإحصاء

المرفق الثاني

المنظمات الاجتماعية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية التي شاركت في المشاورات المتعلقة بإعداد التقرير الوطني المقدم في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

- (١) اللجنة المركزية لنقابة العمال الكورية
- (٢) اللجنة المركزية للاتحاد الكوري للعمال الزراعيين
- (٣) اللجنة المركزية للاتحاد النسائي الديمقراطي الكوري
- (٤) اللجنة المركزية لرابطة كيم إيل سونغ للشباب الاشتراكي
- (٥) اللجنة المركزية لجمعية الصليب الأحمر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
- (٦) اللجنة المركزية للاتحاد الكوري للصحفيين
- (٧) اللجنة المركزية للاتحاد الكوري لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة
- (٨) الرابطة الطبية الكورية
- (٩) المعهد الكوري لحقوق الإنسان
- (١٠) اللجنة المركزية لنقابة المحامين الكورية
- (١١) الرابطة الكورية للمحامين الديمقراطيين
- (١٢) الرابطة الكورية لتنظيم الأسرة ولصحة الأم والطفل الرضيع
- (١٣) الصندوق الكوري للتعليم
- (١٤) كلية الحقوق في جامعة كيم إيل سونغ
- (١٥) جامعة الاقتصاد الوطني
- (١٦) معهد الحقوق في أكاديمية العلوم الاجتماعية